ويضرب السيد أمين هويدى المثل بقضية خطيرة، هى قضية خط بارليف، فيبدى دهشته من أن هذا الخط قد أنشئ على مراحل فى أثناء حرب الاستنزاف، وعلى فترات متقطعة، وكان فى إمكان القوات المسلحة المصرية هدمه والتدخل المستمر فى عدم إنشائه، قبل أن يصبح خطاً مبنياً، وقبل تحصينه بقضبان حديدية نزعتها إسرائيل من خط السكة الحديد القنطرة ـ العريش!

ويقول: «فلا أدرى حتى الآن: لم سمحت قواتنا بإنشاء هذا الخط؟ بل بإقامة الحاجز الترابى، دون تدخل مستمر من جانبنا لإيقاف العمل فيه أو تعطيله على أقل تقدير؟

«كانت البيانات العسكرية تصدر يومياً معلنة تحطيم الخط، وإحداث خسائر كبيرة فى أفراد العدو وإنشاءاته.

«ولدهشتى الشديدة، حينما اطلعت على صورة الدشم، بعد ضربها بطريقة متواصلة وكثيفة، تبينت أنها سليمة تماماً! وأن هناك فارقاً كبيراً بين البيانات المعلنة والحقيقة الخطيرة!

«فأمرت بوضع كل الصور الملتقطة داخل «ألبوم» لإرسالها للسيد الرئيس، وعلقت على الألبوم بالآتى: «الصور ملتقطة حديثاً، وبعد آخر بيان عسكرى يعلن تدمير الخط!.. توضح الصور أن الدشم سليمة تماماً!.. نحن نحتاج إلى قنابل خارقة للدروع، أو أية وسائل أخرى يمكنها اختراق الأسقف المنيعة»!

ويقول أمين هويدى: إنه أرسل «الألبوم» إلى سامى شرف ليرسله فوراً إلى الرئيس عبدالناصر فى القناطر على الرغم من اعتكافه، وذلك

لخطورته، وأصدر تعليماته بموالاة المراقبة والتصوير. ولكن في التصوير التالى لاحظ أن الخط مازال سليماً! على الرغم من البيانات العسكرية التى كانت تؤكد تدميره!

وهنا جهز ألبوماً آخر لإرساله لعبدالناصر، وقبل إرساله اتصل به تليفونياً ليخبره بأن «الألبوم» الثانى فى الطريق إليه، وفوجئ بعبد الناصر يسأله: «أى ألبوم؟». فلم يكن سامى شرف قد أرسل لعبد الناصر الألبوم!

ويختتم أمين هويدى روايته ساخراً: «وقد استقر خط بارليف فى مكانه بعد أن تُرك فترة طويلة دون تدخل جاد من جانبنا، حتى تم اجتياحه بعد العبور يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، واستيلاء قواتنا عليه، وكانت دشمه وتحصيناته وخنادقه سليمة تماماً كما كانت»!

هذا ما كتبه السيد أمين هويدى، أهديه للسيد محفوظ الأنصارى! ولعله لا يتطاول عليه كما تطاول على السادات أو علىّ، فيتهمه ـ كما اتهمنى ـ بكسر قلوب الشعب والتشفى والشماتة فى أبناء بلده!

وفى جعبتى المزيد من الدروس التى أثق تماماً فى أن السيد محفوظ الأنصارى فى حاجة إليها لكى يملأ المكان الذى يشغله!

٥

حوار الطرشان

أكتوبر فى ٢ يونيو ١٩٩٦

أصبح الحوار الدائربينى وبين المخالفين فى الرأى حول حرب الاستنزاف، أشبه بحوار الطرشان! فلا أحد يفند ما قدمت، ولا أحد يرد على ماكتبت، ولا أحد يدحض دليلاً واحداً مما أسوقه فى هذا الرأى التاريخى، الذى أستند فيه إلى دراسة تاريخية معمقة قدمتها فى هذا الموضوع، بل الجميع يكتب ما يعن له، ويتناول ما يحلو له، ويصيح فى واد غيرالذى زرعت فيه!

وهذا هو الثمن الذى يدفعه مؤرخ مثلى، لتحاورى مع غير أكاديميين بوصفى كاتباً سياسياً، وهو ما كان جديراً بأن يختلف لو كان الحوار أكاديمياً داخل الجامعة.

فالحوار العلمى هنا غائب، والحوار العشوائى هو السائد، ولا توجد أدلة تدحض أدلة، ولا براهين تنقض براهين، بل كل مخالف يكتب ما يراه أنجع فى إقناع القراء، سواء اتفق مع الحقيقة التاريخية أو لم يتفق!

والكل يستخدم من الأساليب ما يطرأ بباله، مهما كان بعيداً عن الأسلوب العلمى فى الحوار، والساحة الصحفية تقبل كل اللاعبين من كل الأحزاب والأهواء السياسية والانتماءات، ولا تطرد أحداً، عكس ما هو الحال فى الساحة الأكاديمية التى لا تسمح بدخولها إلا للمتخصصين، ولا تعترف إلا بالحوار العلمى. ومن هنا يستطيع أى فرد مهما تضاءل علمه وتضاءل شأنه، أن يناطح أستاذاً جامعياً متخصصاً، ويتطاول عليه، ويعلمه أصول البحث العلمى الذى يجهل هو ألف بائه!

وهو ما فعله السيد محفوظ الأنصارى الذى لبس رداء الأستاذية، وتصور أن الاختلاق والافتراء والفبركة من أصول النقاش العلمى الراسخة! وكتب مقالاً طويلاً فى صحيفته «الجمهورية» مليئاً بالهزل يظنه جداً! والأكاذيب يظنها حقائق! ثم أتبع هذا المقال بمقال آخر على نفس النمط.

وقد كان فى وسعى تجاهل ما كتبه محفوظ الأنصارى، لولا احترامى للجريدة التى نشرت مقاله، واحترامى لكتابها. فقد سبق لى أن كتبت فى هذه الجريدة اليومية الكبرى، عندما كان يرأس تحريرها الصحفى اللامع والعالم الفاضل الأستاذ محسن محمد، الذى استطاع أن يشد إلى الكتابة فيها عدداً مهماً من كبار الكتاب والمفكرين والعلماء، قبل أن يتمكن الصديق محفوظ الأنصارى من إجلائهم عنها لتبقى له الساحة يصول فيها ويجول بقلمه البتار!

وما يهمنى هو أنه كان على السيد الأنصارى من قبل أن يرتدى رداء الأستاذية، ويعلم أستاذ التاريخ منهج البحث العلمى، أن يتعلم هذه المعلومة التى يتعلمها طالب السنة الأولى فى أقسام التاريخ، وهى ألا يضع علامات التنصيص إلا حول النصوص التى يقتبسها من كلام من يحاوره، وليس حول العبارات التى يبتدعها خياله الشخصى الخصب!

ومن هنا حين يضع سيادته علامات التنصيص حول هذه العبارة التى نسبها إلىّ افتراء، وهى «أن هزيمة حرب الاستنزاف مخزية»! فنحن نعتبر مثل هذا العمل تزويراً مخلاً بالأمانة! لأن هذه العبارة لم تصدر عنى. أما حين يكتب هذه العبارة بدون علامات التنصيص، فنحن نصف هذا العمل بأنه اختلاق بسوء نية، أو عدم فهم النص بحسن نية! لأنى تحدثت عن حرب الاستنزاف كسياسة نظام أوقع مصر فى هزيمة مخزية سلمت سيناء للعدو، وأتبعها بحرب، لم يعد لها العدة، لاستنزاف العدو، فانقلبت إلى استنزاف لمصر! وهى حقيقة علمية قام السيد محفوظ الأنصارى بتشويهها بسوء نية أو لعدم فهم!

وحين يقول السيد الأنصارى: إنه «مع تحرير الأرض وفريضته لا يصح حساب المكسب والخسارة»، فإنه يهزل أو يهرج! لأن تحرير الأرض لا يتحقق إلا بالكسب، أما مع الخسارة، فيتكرس احتلال الأرض! ولكنه منطق صانعى هزيمة يونية، ومنطق «برقبتى يا ريس»!

فحساب المكسب والخسارة ضرورى فى كل معركة، فإذا ترجح الكسب دارت المعركة، وإذا ترجحت الخسارة وجب التوقف عن خوضها مع إعداد العدة للكسب، وهذا هو منطق القرآن الكريم: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾.

وقد اكتشف عبدالناصر هذه الحقيقة مؤخراً، وكانت دافعه إلى وقف حرب الاستنزاف، وذلك لكى يعد الجيش المصرى لمعركة التحرير. وعندما اعترض عليه المزايدون من الفلسطينيين والعراقيين، كانت كلمته لياسر عرفات: «إن المضى فى حرب الاستنزاف فى حين تتمتع إسرائيل بتفوق جوى كامل، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا».

وحين يتهمنى السيد محفوظ الأنصارى بأنى أدخل عنصر الانتماء السياسى الشخصى عنصراً من عناصر الحكم والفصل والتقويم، فأصدر حكماً بالهزيمة على حرب الاستنزاف، لأنها من صنع عبدالناصر، وأصدر حكماً بالنصر على حرب أكتوبر لأنها من صنع السادات، فإننا نسمى ذلك مغالطة رديئة، لأنه ينسب إلى ما فيه!

فلم أكن فى حياتى السياسية من حزب السادات، وكتاباتى فى جريدة الجمهورية وفى مجلة روزاليوسف فى حياة السادات شاهد على ذلك، فقد كانت كلها معارضة له.

وقد اشتركت فى تأليف حزب التجمع الوطنى التقدمى، كحزب معارض للسادات ـ وهذا معروف للجميع وإن لم يعرفه السيد الأنصارى، لأنه كان خارج البلاد! وحكمى بالنصر على حرب أكتوبر ـ من ثم ـ ليس له صلة بالسادات، وإنما هو حكم التاريخ الذى لا يستطيع أن يمارى فيه أحد.

ولكن حين يتطاول السيد محفوظ الأنصارى على السادات، ويغمزه غمزاً رخيصاً، ويتحدث عن «حكمه الذى هزته سنوات الضباب»! ويتهمه بنسبة كل فضل إليه وسلب كل فضل من عبد الناصر، فإنه يكون هو الذى

أدخل انتماءه السياسى الشخصى فى الحكم والفصل والتقويم! ولكن الحياء أصبح عملة نادرة فى هذا الزمن!

وهذا الانتماء السياسى الشخصى للسيد محفوظ الأنصارى، الذى كشفت عنه عقليته «الضبابية»، هو الذى صور له أننى «أهاجم وبعنف» حرب الاستنزاف! وهو تعبير سياسى صرف، فالمؤرخ لا يهاجم ولا يدافع، وإنما هو يروى الحقيقة التاريخية، كما تسفر عنها دراسته لها، وليس لديه دافع واحد يدفعه إلى الهجوم والدفاع، لأنه ليس متورطاً فى الحدث التاريخى، على العكس من السياسى المتورط بالضرورة بالفكر أو بالعمل.

ومن هنا لم أنكر على عبدالناصر أى فضل، ولم أفتر عليه كما فعل السيد الأنصارى، عندما أسقط من ذاكرته فى حساب السادات حرب أكتوبر، ولم يذكر له إلا «حكمه الذى هزته سنوات الضباب»! حتى بعد أن أصبح الضباب فى ذمة التاريخ، واجتاحه نصر أكتوبر!

ففى محاضرتى فى القوات المسلحة أمام الضباط، وفى كلماتى أمام مجلس الشورى، لم أنكر على عبدالناصر فضل التغيير الاجتماعى الذى أحدثه فى مصر، ولكنى - كمؤرخ أكاديمى - لم يكن فى وسعى أن أقلب الهزيمة إلى نصر أو النصر إلى هزيمة، فتاريخنا مفتوح وليس تاريخاً سرياً يمكن إخفاؤه!

فقبل أن ينقضى عام واحد على حرب أكتوبر، كانت قد صدرت عنها مؤلفات بلغت ٣٥ كتاباً! ألفها عسكريون وصحفيون وكتاب. ويمكن أن نخدع شعبنا، بأن نصور له الهزيمة نصراً، ولكن لا نستطيع أن نخدع الشعوب الأخرى فتجارينا فى الخديعة! وحرب الاستنزاف لم تكن حرباً

خفية، بل كتبت عنها دراسات فى الغرب، وكتب عنها العرب أيضاً دراسات مهمة ومعمقة.

ولكن السيد محفوظ الأنصارى لا يقرأ! لقد تصور أننى أنكرت على قواتنا المسلحة المصرية الاستفادة من حرب الاستنزاف، وحصرت الاستفادة فى الجانب المصرى! وهو تصور مريض ومستحيل!

ولكى يدلل السيد محفوظ الأنصارى على أن الجيش المصرى استفاد من حرب الاستنزاف، أقحم رئيس الدولة فى الجدل بما كان يجدر به ـ لياقة ـ الترفع عنه! فقد استعان بما ذكره الرئيس مبارك من قوله: «أخذنا من حرب الاستنزاف خبرة قتالية كبيرة ..» إلى آخر ما عدده الرئيس من نواحى الاستفادة من هذه الحرب بما هو حق وعدل.

ولو قرأ السيد محفوظ الأنصارى مقالى الذى رددت فيه على حملة جريدة الجمهورية، لوجد أننى لم أخرج عن كلام السيد رئيس الجمهورية، فقد قلت بالحرف الواحد: «من الطبيعى أن تكسب القوات المسلحة المصرية خبرة قتالية فى حرب الاستنزاف، بل إنه أمر بديهى! ولكن تقويم حرب مثل حرب الاستنزاف، يكون ببحث ما إذا كانت هذه الحرب قد حققت أهدافها التى استهدفتها مصرمن القيام بها، أم أنها حققت نتائج مخالفة ومتناقضة!».

هذا ما كتبته فى مقالى: «مغالطات حول حرب الاستنزاف». ذلك أن استفادة نصر أكتوبر من حرب الاستنزاف ـ وهى أمر بديهى كما ذكرنا ـ لايعنى أن هذا النصر سببه حرب الاستنزاف! وأنه مطلوب من كل جيش يريد أن يحقق نصرا فى حرب، أن يسبقها بحرب استنزاف يتدرب فيها

على القتال مع العدو! فهذا أمر مستحيل وعبثى، فالجيوش تعتمد فى تحقيق النصر على التدريبات والمناورات الحربية التى تجريها وحدها أو مع جيوش أخرى حليفة، ولم يشهد التاريخ كله دولة من الدول مهدت لحربها مع العدو بحرب استنزاف حتى يتدرب جيشها على القتال معه ويحقق النصر!

بل إن هذا الكلام يثير السؤال حول الهدف الذى تغياه عبدالناصر من حرب الاستنزاف: هل كانت غايته تدريب الجيش المصرى على القتال مع العدو، أو كانت غايته استنزاف العدو واستنزاف امكاناته الحربية حتى يضطر إلى التسليم، أو على الأقل تضعف مقاومته عند قيام حرب التحرير؟

إنه إذا كانت حرب الاستنزاف بغرض تدريب الجيش المصرى على القتال مع العدو، فلماذا أوقف عبدالناصر هذه الحرب؟

هل لأن الجيش المصرى استكمل تدريبه ولم يعد فى حاجة إلى مزيد من التدريب؟

ولماذا لم يستأنف السادات حرب الاستنزاف بعد مضى مدة وقف إطلاق النار التى حددتها مبادرة روجرز، ويصعد هذه الحرب حتى يزداد الجيش المصرى خبرة بالقتال مع العدو قبل حرب أكتوبر؟

ولماذا توقفت حرب الاستنزاف إذا كانت حربا تدريبية! قبل نشوب حرب أكتوبر بثلاث سنوات كاملة؟

وهل كان تدريب الجيش المصرى على القتال مع العدو يتطلب تدمير مدن القناة الثلاث ومنشآتها الاقتصادية، وتعطيل دورة الحياة الاقتصادية

فيها، وتهجير سكانها، وإباحة سماء مصر للطائرات الإسرائيلية «تمرح فيها كيف تشاء وحيث تشاء» ـ حسب أحد المصادر العسكرية المصرية ـ وتضرب (مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر) وتضطر عبدالناصر إلى السفر إلى موسكو طلبا للنجدة؟

هل هناك أفسد من هذا المنطق، الذى يستخدمه السيد محفوظ الأنصارى وأمثاله، وهو يرتدى رداء الأستاذية؟

وإذا كانت حرب الاستنزاف بهدف استنزاف العدو حتى يستسلم، أو إضعاف قدراته الحربية لكى تسهل هزيمته فى حرب التحرير، فهل نجحت هذه الحرب فى تحقيق هذا الغرض، أو إنها حققت هدفا نقيضاً وهو استنزاف الجيش المصرى؟

إنه يكفينا فى هذا الصدد أن نبرز هذه الحقيقة الصارخة الدامغة، وهى أنه قبل حرب الاستنزاف، لم يكن يفصل بيننا وبين الحدود المصرية الإسرائيلية من عوائق طبيعية أو صناعية غير المضايق، ولكن هذا الأمر تغير بعد حرب الاستنزاف، فقد أقامت إسرائيل خط بارليف على حافة القناة، وبذلك انتقل ميدان المعركة إلى شاطئ القناة قريبا من القاهرة، بكل ما يمثل ذلك من خطر عليها، وهو خطر أصبح بالفعل حقيقة واقعة عندما نجح الجيش الإسرائيلى فى فتح الثغرة، وأصبحت قواته عند الكيلو ١٠١ من القاهرة، حيث دارت عندها المباحثات المشهورة!

والأسوأ من ذلك ما ترتب على هذا الخط من سد الطريق فى وجه قيام القوات المسلحة بحرب تحرير تصل إلى الحدود المصرية الإسرائيلية ففى تقرير أعده اللواء أحمد إسماعيل وعرض على المجلس الأعلى للقوات

المسلحة يوم ٦ يونيو ١٩٧٢ ، أوضح أن «القوات المسلحة ليست فى وضع يسمح لها بالقيام بعملية هجومية، وأن هذه العملية الهجومية يجب أن ترتبط بإعداد القوات الجوية المصرية. وبالتالى فإن توقيت المعركة يجب أن يرتبط بإغلاق الفجوة بين القوات الجوية المصرية وقوات إسرائيل الجوية» . ومعنى ذلك تأجيل معركة التحرير سنوات أخرى لايعلم مداها إلا الله، لأن الفجوة بين القوات الجوية المصرية والقوات الجوية الإسرائيلية، كانت تتسع ولاتضيق بفضل الولايات المتحدة الأمريكية!

وقد كان من هنا أن تحول هدف الحرب من التحرير إلى التحريك! وتلك هى خطة حرب أكتوبر - أو خطة «المآذن العالية» ، ألتى تغير اسمها إلى «بدر» - وتستهدف عبور قناة السويس، وتحطيم خط بارليف، واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ و١٢ كيلومترا شرق القناة، يتم فى خلالها تحريك الموقف السياسى عالميا لحمل إسرائيل على الانسحاب من بقية سيناء.

فهل تكفى هذه الحقائق لوقف تضليل المضللين والأدعياء وطلاب الشهرة، الذين يخلطون عمدا بين شجاعة الجيش المصرى وتضحياته فى حرب الاستنزاف، وماحققه من استفادة منها، وبين القضية الأساسية التى أثرناها فى محاضرتنا فى القوات المسلحة، والتى هوجمنا من أجلها، وهى أن السياسة التى أشعلت حرب الاستنزاف كانت سياسة خاطئة، كان ضحيتها الجيش والشعب، وأنها بدلاً من استنزاف إسرائيل استنزفت مصر!

وهذا ما تثبته الحقائق والدراسات العلمية. فالاستنزاف لكى يكون مؤثراً ويحقق غرضه ضد العدو، لابد أن تتوافر فيه عدة شروط:

أولها، إذا نتج عنه تدمير المنشآت الإنتاجية الإسرائيلية، وترتب عليه تحول جانب كبير من قوة العمل فى هذه المنشآت الإسرائيلية إلى ساحة القتال.

ثانياً: إذا نتج عنه تدمير واسع النطاق لآلة الحرب الإسرائيلية، بمعداتها وأسلحتها ومنشآتها، بما يؤدى إلى الانتقال من مرحلة الاستنزاف على جبهة قناة السويس إلى أرض إسرائيل نفسها.

ثالثاً: إذا نتج عنه فوضى فى الإنتاج والموارد فى إسرائيل، وإعادة توزيع أولوياتها بحيث يكون التركيز على متطلبات الصراع فى رأس الأولويات.

رابعاً: إذا نجحت القوات المصرية فى القضاء على أعداد كبيرة من الإسرائيليين، على نحو يحدث أثراً نفسياً خطيراً يفوق فى أهميته الأثر السكانى المحض، ويؤدى إلى استنزاف نفسى ومعنوى.

خامساً: إذا اتسعت حدود الاستنزاف جغرافياً، لتشمل جميع الجبهات العربية شرقاً وغرباً وشمالاً، بحيث تضطر إسرائيل إلى توزيع قواتها، وبالتالى إلى رفع مستوى تعبئتها عسكرياً واقتصادياً وبشرياً.

فإذا طبقنا هذه الشروط على حرب الاستنزاف التى شنتها القيادة المصرية على إسرائيل من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠، ثبت لنا العكس.

فمن ناحية، لم تمس حرب الاستنزاف المنشآت الإسرائيلية الإنتاجية، وذلك بسبب افتقار مصر إلى قوة الطيران التى تستطيع التغلغل فى عمق إسرائيل واستنزاف منشآته الإنتاجية. وعلى العكس من ذلك، كانت اسرائيل تملك قوة الطيران التى تستطيع أداء هذا الغرض، والمتمثلة فى طائرات

الفانتوم وسكاى هوك. ومن هنا استطاعت إسرائيل أن تضرب مصنع أبو زعبل، فى حين لم تستطع مصر ضرب أى مصنع إنتاجى فى إسرائيل!

ومن ناحية أخرى، لم يترتب على حرب الاستنزاف، تحول جانب من قوة العمل الإنتاجية فى إسرائيل إلى ساحة القتال، بعد أن استخدمت إسرائيل سلاح الطيران الإسرائيلى فى ضرب الأهداف العسكرية المصرية، والأهداف المدنية أيضاً لتحطيم الروح المعنوية، وهو ما عجزنا عنه.

ومن ناحية ثالثة لم يترتب على حرب الاستنزاف تدمير آلة الحرب الإسرائيلية أو إلحاق ضرر بها يؤثر على أدائها عند نشوب حرب التحرير. وعلى العكس من ذلك، فقد اضطرت مصر إلى خوض معركة أكتوبر الهجومية بأسلحة دفاعية، وهى حائط الصواريخ الذى تولى حماية الفرق المصرية الخمس التى عبرت القناة إلى الضفة الشرقية، فى حين كانت إسرائيل تملك طائرات الفانتوم وسكاى هوك والميراج. وهو ما ألقى عبئاً خطيراً على سلاح الطيران المصرى، الذى حارب فى ظروف تفوق جوى معاد تسانده الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية رابعة، فإن حرب الاستنزاف لم تتسع لتشمل الجبهات العربية الأخرى، التى تركت مصر تخوض معركة الاستنزاف وحدها. فلم تقم أى من الجيوش النظامية فى سوريا أو الأردن أو لبنان، بالقيام بأى عملية استنزاف لإسرائيل طوال سنوات حرب الاستنزاف الثلاث، بل ظلت حرب الاستنزاف حرباً مصرية إسرائيلية بحتة، حتى إنه لم يكن يوجد فى الجبهة الأردنية من القوات الاسرائيلية سوى قوات الأمن الداخلى فى اسرائيل، ولم يكن فى الجبهة السورية سوى لواء اسرائيلى واحد، أما بقية القوات الاسرائيلية فكانت أمام الجبهة المصرية!

ومن هنا فلعل طلاب الشهرة والباحثين عن دور، يدركون كم يدينون عبدالناصر بهذا الدفاع الأخرق عن سياسة حرب الاستنزاف، وكم يتبنون موقف جبهة الرفض التى أدانت عبدالناصر، واتهمته بالتفريط وبيع القضية الفلسطينية عندما قبل وقف حرب الاستنزاف .. إنه دفاع الدببة!

٦

إنهم يرهبون المؤرخين

أكتوبر في ٩ يونيو ١٩٩٦

عندما كتبت أدين سياسة النظام الناصرى فى حرب الاستنزاف، التى قذفت بالجيش فى هذه الحرب فى مرحلة إعادة البناء وبدون استعداد، كنت انطلق من منطلق وطنى أكيد، هو الحرص على الجيش الذى حارب ببسالة منقطعة النظير، فى أسوأ ظروف يحارب فيها جيش، وفقد الكثير من أرواح جنوده وضباطه، حتى لايزج به مرة أخرى فى مثل هذه الظروف! وهذه هى دروس التاريخ.

ولكن خرجت أقلام مغرضة، تخلط بين مهاجمة سياسة حرب الاستنزاف ومهاجمة الجيش! وغرضها الأساسى استعداء شعور

الجيش. وفى سبيل هذا الغرض الرخيص، ذهبت هذه الأقلام إلى حد إهانة جميع الضباط المتقاعدين، عن طريق الزعم بأن عبارة «ضابط متقاعد» هى إهانة لصاحبها! ونسيت ما هو مستقر فى ضمير شعبنا من أن هذا الوصف شرف لصاحبه ووسام، ودليل على أن صاحبه قد أدى واجبه الوطنى فى خدمة الوطن، وضحى فى سبيله بكل مرتخص وغال.

ولذلك حين كتب عميد متقاعد مقالا فى الأهرام يكيل لى فيه الإهانات، ويتهمنى بتشويش أفكار ومفاهيم الأجيال! وبأنى لا أعرف ألف باء الكتابة التاريخية ولا أسسها! ويستعدى مشاعر القوات المسلحة عن طريق الزعم بأنى تحدثت فى مقالى عن «هزيمة القوات المسلحة»!

حين كتب ذلك، لم أنس فى ردى عليه أن أعطيه حقه كضابط متقاعد أدى واجبه فى خدمة الوطن، فقلت بالحرف الواحد: «إنى أتصور أنه قام بواجبه خير قيام، ككل ضابط مصرى وطنى اشترك فى هذه المعارك، وعرض حياته للخطر من أجل مصر».

وقد خرج بعض المضللين بعدها ينسبون إلىّ إهانة هذا الضابط، ولم يجدوا فى جعبتهم من إهانة إلا وصفى له بأنه عميد متقاعد! مع أنه هو، الذى وصف نفسه بذلك، ومع ما هو معروف من أن هذا الوصف شرف لصاحبه!

على أنه إلى جانب هذه الأقلام، التى تتصور أنها تستطيع إرهاب مؤرخ مثلى، خدم تاريخ هذا الوطن بأكثر من ٤٥ كتابا من أمهات الكتب، ويشغل أرفع المناصب العلمية فى تخصصه، برزت أقلام لقيادات عسكرية

كبيرة تجردت من البذاءة، وغلب عليها الموضوعية وأدب الحوار بصفة عامة، تعطى رؤيتها لحرب الاستنزاف التى تختلف عن رؤيتى كمؤرخ، وتدافع عنها، وهو حقها.

ولكن بعض هذه الأقلام أبدت رأيا غريبا للغاية، هو أن الكلام عن حرب الاستنزاف يدخل فى باب العلم العسكرى، ولا يدخل فى باب التاريخ! وأن على المؤرخين أن يبتعدوا عن كتابة تاريخ الحرب، ويدعوها للعسكريين!

وقد عبر عن الرأى الأخير اللواء طه المجدوب. ففى المقال الذى كتبه فى جريدة الأهرام يوم ٢٦ مايو، تحدث عن «الدخلاء على العلم العسكرى»، الذين «ليست لهم علاقة بالحروب سوى حرب الكلام» !ـ يقصد المؤرخين! واعتبر الكلام عن الحروب، ومنها حرب الاستنزاف، مما يدخل فى فرع «التاريخ العسكرى بمفهومه التخصصى»، ومن الضرورى ـ بالتالى ـ أن تقتصر كتابة تاريخ الحروب على العسكريين!

ولست أعتقد أن اللواء طه المجدوب، كان جاداً فى هذا الكلام! فهو كلام غير مسبوق، لم يقل به أحد لا فى الشرق ولا فى الغرب! فالحروب ليست مجرد وصف معارك والتحدث عن الأسلحة والمعدات والخطط الحربية، وإنما هى أحداث هائلة تتجاوز أبعادها هذا الجانب المختص بالعلم العسكرى، وتمتد إلى الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإقليمية، والعالمية، والصراعات الداخلية، والعلاقات الدولية وغيرها، وكل ذلك مما يدخل فى علم المؤرخ، ولا يدخل فى العلم العسكرى بمفهومه التخصصى.

يضاف إلى ذلك أن كتابة تاريخ الحروب، أو تاريخ الشعوب، أو تاريخ الأحداث التاريخية ليست كتابة روائية، وانما هى كتابة علمية بالضرورة، ومعنى ذلك أنه يلزم أن يتوافر فيمن يكتبها امتلاك أدوات البحث العلمى التاريخى، التى تمكنه من استرداد هذه الأحداث من الماضى، وإعادة تركيبها بصورة علمية كما كانت أو قريبا مما كانت، وإلا تحولت الكتابة التاريخية إلى عمل روائى، أو إلى مجرد سرد للأحداث لايفترق كثيرا عما تكتبه الصحف فى تغطيتها للمعارك الحربية، وهو أمر بعيد كل البعد عن الكتابة التاريخية بمفهومها الأكاديمى، الذى يشتمل على كافة الأبعاد السالفة الذكر. وإذا كان طلبة الكليات الحربية يدرسون التاريخ العسكرى فليس بغرض أن يتخرجوا مؤرخين يكتبون التاريخ العسكرى، وإنما بغرض أن يتخرجوا ضباطا محاربين.

وليس معنى ذلك أنه لا يوجد مؤرخون عسكريون، وانما هناك مؤرخون درسوا منهج البحث العلمى التاريخى فى دراساتهم العليا للحصول على الماجستير أو الدكتوراه، أو باجتهاداتهم الشخصية، وقدموا دراسات تاريخية ، ومنهم طه المجدوب نفسه، وجمال حماد، الذى قدم عمله الموسوعى عن حرب أكتوبر، الذى نال عليه جائزة الدولة التشجيعية، وعبده مباشر، وابراهيم شكيب، وفيصل عبد المنعم، وحسام سويلم، وأمين هويدى، وغيرهم. ولكن أحدا من هؤلاء لم يزعم أن المؤرخين دخلاء على تاريخ الحروب، وأنهم وحدهم الذين يحتكرون كتابة تاريخ الحروب!

فالشعوب تتعلم التاريخ من كتب المؤرخين، والحروب، بوصفها جزءا لا يتجزأ من التاريخ، وليست خارجة عن نطاقه، هى بالتالى جزء لا يتجزأ من عمل المؤرخين، وبعضها يشكل كتبا قائمة بذاتها، مثل كتاب

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، عن الحروب الصليبية، الذى يتعلم منه المدنيون والعسكريون.

والمؤرخون هم الذين كتبوا تاريخ الحروب الإيطالية، وحرب الثلاثين سنة، وحروب الثورة الفرنسية، وحروب نابليون وحرب السبعين، والحرب الروسية اليابانية، والحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرها، ولم يتهمهم أحد من العسكريين فى العالم أجمع بأنهم دخلاء على العلم العسكرى! وبأن عليم أن يتركوا التخصص لهم، كما كتب اللواء طه المجدوب، ولم يتصور كل عسكرى منهم أنه «ليدل هارت» وهو يكتب التاريخ!

كذلك لم يتهمهم أحد بتشويه التاريخ العسكرى لبلادهم، إذا تحدثوا عن هزائم جيوشهم! فكل الجيوش تنهزم وتنتصر، وهى تتعلم من الهزيمة والنصر. وكذلك لم يطالبهم أحد بإخفاء تفوق جيش العدو لحساب الجيش الوطنى، لأن هذا يجعل الشعوب تستنيم لتفوق جيوشها الوطنية الخادع، فتفاجأ بالعدو يقتحم دارها بين يوم وليلة! وهو ما حدث قبل حرب يونية ١٩٦٧ ، حين كانت سياسة النظام الناصرى التقليل من شأن الجيش الإسرائيلى، وإظهاره فى مظهر الانحلال الخلقى، ففوجئ بهذا الجيش المنحل يحتل أراضى ثلاثة بلاد عربية فى ستة أيام!

لذلك لم يتهم أحد من العسكريين المؤرخين الألمان بأنهم يشوهون تاريخ ألمانيا العسكرى، عندما كتبوا عن هزيمتهم فى الحربين العالميتين الأولى والثانية! ولم يتهم أحد العسكريين المؤرخين اليابانيين بذلك! وعندما تحدث المؤرخون الغربيون عن تفوق جيش الأعداء على جيشهم، لم يتهمهم أحد من العسكريين بأنهم دخلاء على العلم العسكرى بمفهومه التخصصى!

فقد وصف المؤرخ البريطانى العظيم هربرت فيشر الجيش الألمانى فى الحرب العالمية الأولى بالحرف الواحد:«كان الجيش الألمانى سنة ١٩١٤، من حيث النظام والتجهيز والتدريب فى جميع الجزئيات والكليات، أقوى أداة حربية شهدها العالم حتى ذلك الحين، وكانت طريقة تعبئته تحفة فنية بديعة»! إلى آخره!

كما وصف المؤرخان البريطانيان جرانت وهارولد تمبرلى الجيش الألمانى بأنه كان «أعظم جيش دخل الميدان على الاطلاق سلاحا وقوة»! ولم يتهم أحد هؤلاء المؤرخين بتشويه تاريخ انجلترا العسكرى! ولم يحاول أحد إرهاب هؤلاء المؤرخين حتى يمتنعوا عن كتابة التاريخ ويتركوا ذلك للعسكريين! ولم يخرج أحد الهزليين يتهمهم بتلك التهمة الرخيصة، وهى أنهم يشرحون أمجاد العدو!

الكتابة العلمية ـ إذن ـ شئ، والكتابة السياسية والهزلية شئ آخر. والنقد التاريخى له أصوله ومنهجه، وليس من أساليب هذا النقد التاريخى سوْق الاتهامات، وانما تفنيد الأدلة والبراهين التاريخية، وإثبات عدم صحتها أو خطئها.

وعلى سبيل المثال، فقد استندت فى الرأى الذى سقته عن خطأ سياسة حرب الاستنزاف، إلى أدلة دامغة ومصادر أساسية، والأسلوب العلمى فى الحوار يقوم عادة على نقض هذه الأدلة وإثبات زيفها أو اختلاقها، ثم البرهنة على عكسها. فإذا لم يحدث ذلك فإن القضية تبقى قائمة دون أن تهتز أركانها.

والأمر فى ذلك يشبه تماما فى القضايا الفردية تقديم النيابة متهما لساحة القضاء بتهمة القتل، وسوْقها الأدلة التى تثبت جريمة القتل على

المتهم. فإذا لم يفند محامى المتهم هذه الأدلة التى قدمتها النيابة ، ويثبت زيفها أو بطلانها، تثبت التهمة على المتهم ويقدم لحبل المشنقة!

ومن هنا فمن الغريب حقا أن أحدا ممن تصدوا للرد علىّ لم يتناول أى دليل قدمته بالتفنيد، أو محاولة إثبات نقيضه أو عكسه بطريقة علمية، بل ضرب الجميع فى كل واد غير الوادى الذى كان عليهم أن يضربوا فيه ، وأخذوا يحاولون إثبات أن حرب الاستنزاف أفادت مصر!

وهم فى ذلك يتفقون معى تماما ولا يختلفون! فلم أنكر أبدا أن الجيش المصرى استفاد من حرب الاستنزاف، وما كان لى أن أنكر ذلك وهو حقيقة تاريخية ناصعة، فقد قلت بالحرف الواحد: «من الطبيعى أن تكتسب القوات المسلحة خبرة قتالية فى حرب الاستنزاف، بل انه أمر بديهى»!

وبالتالى فيمكن لمن يكتب فى الرد على مقالاتى، أن يتحدث بالتفصيل عن أوجه استفادة الجيش المصرى من حرب الاستنزاف، ويؤلف فى ذلك كتبا ومجلدات ، فلا يكون قد اختلف معى، وإنما يكون متفقا معى كل الاتفاق، ولكن جوهر قضية الخلاف يبقى قائما دون مساس، لأنه لم يفند الأدلة التى قدمتها، على أن حرب الاستنزاف كانت عقبة ولم تكن عتبة إلى تحرير سيناء! وأنها كانت السبب فى ظهور أصعب خط عسكرى فى التاريخ على ضفة القناة الشرقية مباشرة، وهو خط بارليف، ولم يكن هذا الخط موجود قبل حرب الاستنزاف، وقد استنزف تحطيم هذا الخط جهد مصر العسكرى كله فى حرب أكتوبر بعد أن أصبح عقبة فى سبيل التحرير، وبذلك انحصرت حرب أكتوبر حول القناة، بدلا من أن تدور على الحدود المصرية الإسرائيلية.

وهذا الكلام إذا كان معروفا للمؤرخ «الدخيل على العلم العسكرى» !! فلا يمكن أن يكون مجهولاً للمختص بالعلم العسكرى!

ومن هنا كان من الضرورى لأصحاب العلم العسكرى، تفنيد هذا الكلام، وإثبات أن خط بارليف لم ينشأ بسبب حرب الاستنزاف، وإنما بنى قبلها! وأن معارك حرب أكتوبر دارت حول الحدود المصرية الإسرائيلية ولم تدر على خط القناة! فإذا لم يثبتوا ذلك، ظل جوهر الخلاف قائما دون مساس!

كذلك قلت إن عبد الناصر أوقف حرب الاستنزاف، لأنها استنزفت مصر، ولم تستنزف إسرائيل، واستندت إلى قول عبد الناصر لياسر عرفات، عندما اعترض على إيقاف حرب الاستنزاف، بأن الاستمرار فى حرب الاستنزاف على حين أن اسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا . كما استندت إلى الوضع العام للقوات المسلحة عند نهاية حرب الاستنزاف، والذى لم يكن يتيح لها خوض حرب تحرير ضد إسرائيل.

ولذلك كان من الضرورى لمن يريد التصدى لهذه القضية من أصحاب العلم العسكرى أن يثبت العكس، فيثبت أن عبد الناصر لم يصدر عنه هذا الكلام، ويستصدر تكذيبا من الأستاذ هيكل، وهو حى يرزق، بأن عبد الناصر لم يقل هذا الكلام! ويثبت أكثر من ذلك، أن مصر عند نهاية حرب الاستنزاف، كانت تتمتع بالتفوق الجوى الكامل على إسرائيل، وأن الجيش المصرى عند نهاية الحرب كان قادرا على خوض حرب أكتوبر- وعندئذ سيكون لنا معه حوار آخر! - إذا لم يفعل تبقى الأدلة التى قدمتها حول هذه القضية قائمة دون مساس.

كذلك قلنا إن الذين يتحدثون عن انتصار حرب الاستنزاف، إنما يرددون نفس الحجج التى استند إليها من هاجموا عبد الناصر، من الفلسطينيين والعرب، لقبوله مبادرة روجرز، والذين أرادوا لحرب الاستنزاف أن تستمر حتى تحقق أغراضها.

من هنا كان من الضرورى لمن يتصدون لهذه الحقيقة أن يثبتوا أن وجهة نظر الفلسطينيين والعرب فى إدانة عبد الناصر، لإيقافه حرب الاستنزاف، كانت وجهة نظر صحيحة، وأن الشعب المصرى كله قد أخطأ عندما ساند عبد الناصر فى قبول مبادرة روجرز من قبل تحقيق النصر على إسرائيل. فإذا لم لا يثبتوا ذلك، بقيت الأدلة التى قدمتها دون مساس!

كذلك استندنا فى إثبات وجهة نظرنا فى حرب الاستنزاف إلى أن الرئيس محمد أنور السادات رفض استئناف هذه الحرب عند انتهاء المدة التى حددتها مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار، وآثر أن يستعد الجيش المصرى فى صمت حتى قيام حرب أكتوبر. وبالتالى فعلى أصحاب العلم العسكرى إثبات العكس، وهو أنه أراد استئناف الحرب، بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار، وأن الوضع العسكرى كان يسمح بهذه الحرب. فإذا لم يفعلوا بقيت الأدلة التى قدمتها قائمة دون مساس!

كذلك قلت إن حرب الاستنزاف، كانت نتيجتها أن مصر لم تستطع أن تقوم بحرب تحرير، وإنما بحرب تحريك فى أكتوبر، وبها حررت خمسة عشر كيلو مترا على الضفة الشرقية للقناة، وتولت الدبلوماسية والمفاوضات ومبادرة السلام، تحرير باقى سيناء. فإذا أراد أحد التصدى لهذه الحقيقة، فعليه إثبات بطلانها، وإثبات أن حرب الاستنزاف أتاحت لمصر القيام بحرب تحرير وصلت بالقوات المصرية إلى الحدود المصرية الإسرائيلية،

ولم يكن لمبادرة السلام شأن فى تحرير بقية سيناء! فإن لم يفعل بقيت الأدلة التى قدمتها قائمة دون مساس.

كذلك قلت: إن حرب الاستنزاف فى الوقت الذى استنزفت مصر ودمرت مدن القناة الثلاث ومنشآتها الاقتصادية، واستهلكت منجزات التجربة الاشتراكية، لم تمس المنشآت الانتاجية الإسرائيلية، بسبب افتقار مصر إلى قوة الطيران المصرية التى تستطيع التغلغل فى عمق إسرائيل ، كما أنها لم تمس آلة الحرب الإسرائيلية على نحو يؤثر على أدائها عند حرب التحرير، كما أنه لم يترتب عليها تحويل قوة العمل الإنتاجية الإسرائيلية إلى ساحة القتال.

ومن هنا فعلى الذين يتصدون لهذه الحقائق أن يقوموا بتفنيد ما ذكرت عن طريق إثبات العكس ، أو إثبات بطلان ما قدمت ! فيثبتون أن قوة الطيران المصرية تغلغلت فى عمق إسرائيل، ومست آلة الحرب الإسرائيلية، وحولت قوة العمل الإنتاجية فى إسرائيل إلى ساحة القتال! فإذا لم يفعلوا، تظل الأدلة التى قدمتها قائمة دون مساس ، ويكونون قد أثبتوا ما قلت بدلا من نفيه!

ولقد قلت: إنه فى أثناء حرب الاستنزاف، ظل خط بارليف يبنى يوما بعد يوم دون أن يصاب بأى ضرر، حتى قامت حرب أكتوبر، فكانت حصونه كاملة ، واستندت إلى وزير الحربية الأسبق السيد أمين هويدى، الذى شاهد ذلك بنفسه، وكتب تقارير بذلك إلى عبد الناصر! فإذا أراد أصحاب العلم العسكرى أن يثبتوا العكس أو يفندوا ما قلت ، فعليهم إثبات فساد هذا القول، وبأن حصون خط بارليف كانت تدمر أولا بأول، حتى لم

يبق منه أثر عند قيام حرب أكتوبر! فإذا لم يفعلوا ذلك بقيت الأدلة التى قدمتها قائمة دون مساس .

ولقد نقلت عن عبد الناصر ما يعد تقييما لحرب الاستنزاف، عندما توجه إلى الاتحاد السوفيتى يوم ٢٢ يناير، ليطرح حقيقة الأوضاع أمام القيادة السوفيتية ، ويقول «إن مصر كلها تشعر بأنها دون حماية ، وإن مئات العمال من المدنيين والعسكريين قد قتلوا ، وإنه من الضرورى إيجاد وسيلة لتمكين مصر من الوقوف فى وجه التفوق الإسرائيلى الجوى». ثم قوله، فى زيارته يوم ٢٩ يونية للقادة السوفيت: «إن القوات المسلحة المصرية، تتعرض لغارات إسرائيلية عنيفة جدا بطائرات الفانتوم الأمريكية المجهزة بمعدات إلكترونية متطورة للغاية، لمنع الجيش المصرى من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أراضينا المحتلة ، وإن خسائرنا فى شهر مايو وحده بلغت حوالى ألف قتيل وجريح ، وإن الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بالأجهزة التى تستطيع تحديد مواقع الصواريخ والتشويش عليها لضربها بالطائرات، وبدون إمداد مصر بأجهزة الحرب الالكترونية المتطورة، فإن دفاعنا الجوى سيبقى ضعيفا .. إلى آخره».

وقد كان هذا الكلام قبل انتهاء حرب الاستنزاف بشهر واحد (٤٠ يوماً فى الحقيقة) ، ومن هنا كان على أصحاب العلْم العسكرى إثبات أن هذه الأوضاع التى رسمها عبد الناصر بنفسه، للقوات المسلحة عند نهاية حرب الاستنزاف، كانت غير صحيحة أو مبالغا فيها ! أو أن هذه الأوضاع بعد أسبوع تساقط الطائرات الأمريكية، قد نقلت القوات المسلحة إلى وضع الهجوم وخوض معركة التحرير فورا بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار ،

وليس بعد ثلاث سنوات كاملة! فإذا لم يفعلوا بقى جوهر القضية التى أثرتها قائما بدون مساس، ويكونون قد عجزوا عن تفنيده أو إثبات بطلانه.

ومن هنا نقول إن الحوار العلمى المستند للتقاليد العلمية، هو العمل الوحيد المجدى للقراء، أما إرهاب المؤرخين ، وتحذيرهم من الاقتراب من تاريخ الحروب، بحجة أنهم دخلاء على العلم العسكرى، أو غير ذلك، فإنه لا يفيد شيئا إلا زيادة الرسائل التى تصلنى يومياً، تعرب عن اقتناعها بسلامة الأدلة التى سقتها ، والتى لم تتعرض لتجريح حقيقى حتى الآن!

٧

حـــــــــرب أكتوبر بــين خط بارليف وخط آلــون

أكتوبر فى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦

يمكن القول بأن الخطوة الأولى فى التنسيق بين الجبهة المصرية والجبهة السورية، قد تمت بعد تعيين الرئيس الراحل محمد أنور السادات الفريق أحمد إسماعيل، قائدا عاما للجيش المصرى فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢.

فبعد شهرين ونصف تقريباً، أى فى ١٠ يناير ١٩٧٣، قرر مجلس رئاسة الجمهوريات العربية تعيينه قائداً عاما للقوات المسلحة الاتحادية. وقد أصدر فى ذلك الحين أوامره لهيئة عمليات القيادة العامة الاتحادية بدراسة الموقف العسكرى على الجبهتين السورية والمصرية. وهو ما قامت به بالفعل قرب نهاية الشهر، وأتمت حصر قوات الدعم الضرورى من دول الخط الثانى لخدمة المعركة.

كان الموقف الدفاعى على الجبهتين السورية والمصرية فى ذلك الحين يتمثل فى وجود خطين دفاعيين إسرائيليين: الأول هو «خط آلون» الذى أقامته إسرائيل فى هضبة الجولان. والثانى، هو خط بارليف الذى أقامته على الشاطئ الشرقى لقناة السويس.

وبالنسبة للخط الأول، وهو خط آلون، فإنه بعد احتلال إسرائيل هضبة الجولان فى حرب يونية ١٩٦٧، أقامت خطا دفاعيا وحاجزا صناعيا يمتد من شمال هضبة الجولان إلى جنوبها، أطلقت عليه اسم «خط آلون»، ويقع على بعد ميل أو ميلين من خط وقف إطلاق النار. وكان يتكون من خندق مضاد للدبابات طوله ١٥ كيلو مترا، وعرضه ٤ أمتار، وعمقه ٣ أمتار، ومسور بجدار من التراب معزز بنقط إسناد منيعة على التلال المرتفعة خلف الخندق المذكور، وقامت بزرع جوانبه بحقول ألغام للدبابات والمدرعات.

وفى مواجهة هذا الخط أقامت سوريا تحصينات فى التلال الواقعة فى الداخل، بمسافة ٣ ـ ٥ كيلو مترات، لحماية الممرات التى يمكن أن يدخل منها العدو، خاصة القطاع الأوسط الذى يتقدم جبهة دمشق. وتمركزت وراء الخط الدفاعى مجموعات الدبابات والمدفعية الثقيلة والمضادة للدبابات، فى خنادق محفورة فى الأرض.

ومنذ شهر أبريل ١٩٧٣، وجه السوريون اهتمامهم الأكبر إلى إنشاء مظلة صواريخ سام، فى محور الجولان/ دمشق بالدرجة الأولى، وقد احتفظوا بإنشاء هذه المظلة طى الكتمان إلى ما قبل نشوب العمليات.

وقد تميزت الجبهة السورية على الجبهة المصرية بأنه لم تكن فيها مساحات مائية أو صحراوية تحجز ما بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية. وأكثر من ذلك فإن صغر عمق الجولان، الذى لم يكن يزيد على ٢٠ كيلو مترا بالنسبة لعمق سيناء الذى كان يصل إلى ٢٠٠ كيلو متر، لم يكن يترك أى مجال للمناورة أو التوقف، فإذا تمكن السوريون من استرداد الجولان، والوصول إلى منحدراته، أمكن للمدفعية السورية ضرب المطلة وصفد وطبرية، ومشروع تحويل مياه نهر الأردن، ومشروع روتنبرج الهايدرو كهربائى العام.

أما فى الجبهة المصرية فقد أقامت إسرائيل خطها المعروف باسم «خط بارليف» لمواجهة حرب الاستنزاف التى شنها عبد الناصر فى ٨ سبتمبر ١٩٦٨. ولم تصل إلى هذا القرار فى البداية، وإنما كان تفكيرها يقوم على إقامة حاجز من الألغام على طول القناة، يماثل الحاجز الذى أقيم فى القطاع الأردنى، ولكن موشى ديان رأى أن إقامة هذا الحاجز وغيره من الحواجز، لن يفلح فى إحكام إغلاق الحدود بين إسرائيل وجاراتها العربيات، وأن الخطة المثلى إنما تكمن فى إقناع المصريين بأن مصلحتهم تكمن فى الالتزام بوقف إطلاق النار، وكانت «وسيلة الإقناع» هذه هى القيام بغارات جوية على الأهداف المدنية فى العمق المصرى.

فلما فشلت هذه الإغارات فى إقناع المصريين بوقف إطلاق النار، قررت القيادة العسكرية الإسرائيلية بناء خط بارليف.

ففى ذلك الحين كان الجنرال بارليف هو رئيس الأركان العامة خلفا لإسحاق رابين، الذى ترك هذا المنصب فى ديسمبر. وقد عقد عدة اجتماعات مركزة، حول أفضل السبل لحماية القوات الإسرائيلية على طول القناة من قصف المدفعية الثقيلة، وفى هذه الاجتماعات برزت خطتان:

الأولى، سحب القوات الإسرائيلية إلى الوراء بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية، والاكتفاء بعمل الدوريات الإسرائيلية التى تساندها قوة المدرعات الرئيسية، للتحكم فى خط القناة.

والثانية، بناء خط استحكامات قوى على طول مجرى القناة، يتكون من سلسلة من المعاقل والمواقع الدفاعية التى تتحكم فى المجرى المائى، وتقف خلف هذا الخط القوات الرئيسية للمساندة عند اللزوم.

وقد انقسم الرأى حول الحل الثانى بين فريقين: فريق أصحاب فكرة الدفاع الثابت، ويمثله الجنرال بارليف ومعه الجنرال جافيش قائد الجبهة الجنوبية، والجنرال افراهام أدان، قائد القوات المدرعة. ويرى هذا الفريق بناء هذا الخط الدفاعى.

والفريق الثانى هو فريق أصحاب فكرة الدفاع المتحرك، ويمثله كل من الجنرال إسرائيل تال، والجنرال أريل شارون، قائد التدريب فى قوات الدفاع الإسرائيلية، ويقف ضد بناء الخط، على أساس أن مثل هذا الخط لن يستطع أن يلعب دورا فعالا فى منع المصريين من عبور القناة عندما يحين أوان العبور، لأن المدفعية المصرية الثقيلة سوف تنجح، عن طريق القصف المركز، فى تحييد القوات المرابطة فى الخط وتمنعها من التصدى للجنود المصريين فى أثناء العبور.

على أن أصحاب فكرة بناء خط بارليف جادلوا بأن بناء الخط لايقصد به منع عبور واسع النطاق تقوم به القوات المصرية، وإنما فقط منع عبور القوات المحدودة التى تريد الاستيلاء على موطئ قدم على الضفة الشرقية. وفى الوقت نفسه فإنه سوف يتيح الفرصة لإقامة نقاط

مراقبة لتتبع تحركات القوات المصرية فى الجانب الغربى من القناة، وتقييم نواياها فى حالة استعدادها لعبور واسع النطاق، وبذلك يزود هذا الخط القوات الإسرائيلية بنظام تنبيه وإنذار يتيح لها إعاقة القوات المصرية فى حالة غزو كبير، وتأخير نفاذها إلى عمق سيناء.

ولم يقنع هذا الرأى المعارضين لبناء خط بارليف، إذ رأوا أن بناء هذا الخط يقلب فلسفة إسرائيل الدفاعية التى كانت تقوم على أساس الدفاع المتحرك، لا الدفاع الثابت، أى البدء بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض أى هجوم محتمل من قبل المصريين، وهو ما حدث فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، ولذلك فقد رأوا أنه إذا كان لابد من إقامة هذا الخط فإن مكانه يجب أن يكون فى قلب سيناء على بعد كاف من القناة، بحيث تعمل القوات المتحركة، وبصفة خاصة قوة المدرعات، فى المسافة بين القناة وهذا الخط الدفاعى، ويمكنها توجيه ضربة وقائية عند اللزوم، واكتساح أى هجوم يقوم به المصريون لغزو سيناء، فإذا فشلت يقوم الخط الدفاعى فى قلب سيناء بوقف المصريين.

وقد تدخل التغيير الذى طرأ على السياسة الاستراتيجية بعد حرب يونية فى ذلك الحين ليغلّب وجهة نظر أصحاب بناء خط بارليف على شاطئ القناة. فحتى ذلك الحين لم تكن إسرائيل قد قررت الاحتفاظ بالأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونية ١٩٦٧، لأن احتلالها لهذه الأراضى كان مفاجأة لها، ولم تكن قد استعدت لها بأى تخطيط مسبق، بل لم يكن يخطر لها ببال! فلما أخذت فى اهتضام حقيقة أنها تحتل بالفعل أراضى ثلاثة بلاد عربية، ظهرت فكرة الاحتفاظ بهذه الأراضى!

وقد كان معنى ذلك بناء استراتيجيتها على أساس دفاعى ثابت وليس على أساس دفاعى متحرك، ومن هنا انتصرت فكرة بناء خط الاستحكامات الذى عرف باسم خط بارليف، بعد إقامة ساتر ترابى عال لإخفاء حركة البناء عن عين المصريين.

والمهم هو أنه كان على المصريين مواجهة هذا الموقف بما يتطلبه من خطط عسكرية. وقد استقر الرأى فى الفكر العسكرى المصرى على العبور على طول قناة السويس بما يرغم العدو على توزيع ضرباته الجوية وإضعاف تأثيرها، وتشتيت هجماته المضادة على طول الجبهة. وفضلا عن ذلك، فإنه يتيح لكل فرقة مشاة تقوم بالدفاع غرب القناة أن تعبر من مواقعها الدفاعية إلى القطاعات التى تواجهها، وبذلك لا تكون ثمة حاجة لإجراء تحركات كبيرة للجيوش قبل الهجوم تلفت نظر العدو، ويوفر فى الوقت نفسه للقوات المصرية المهاجمة فرصة الاختفاء والوقاية فى مواقعها قبل أن تبدأ بالهجوم، ويوفر عنصر المفاجأة الضرورى.

ولتدريب القوات المصرية على العبور، أنشئ مجرى مائى مصغر لقناة السويس وشبيه به، طوله عدة كيلو مترات، وزود بحواجز ترابية على الجانبين لها نفس سمك وارتفاع الحواجز الترابية الموجودة على الضفة الشرقية المحتلة.

وفى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ ، أى بعد انتهاء حرب الاستنزاف وزوال خطر غارات العمق الإسرائيلية، جرى التدريب على عبور أفراد المشاة فى قوارب مطاطية، حاملين معهم أسلحتهم الخفيفة، على أن تبدأ المعديات فى العمل بعد ٥ ـ ٧ ساعات من الهجوم، وتكون الكبارى جاهزة بعد ٧ ـ ٩ ساعات.

وبحساب قدرة جميع المعديات والكبارى المنصوبة، تبين أن الدبابات والأسلحة الثقيلة كانت تحتاج إلى ثلاث ساعات على الأقل للعبور والانضمام إلى المشاة، وبذلك تكتمل الامكانات الدفاعية للقوات العابرة بعد اثنتى عشرة ساعة من بدء الهجوم. ومن هنا تطلبت الخطة ضرورة زيادة عدد الصواريخ المضادة للدبابات التى يحملها المشاة معهم فى أثناء العبور لمواجهة احتمال هجوم العدو المضاد قبل وصول الدبابات والأسلحة الثقيلة. كما تطلبت ضرورة عدم تجاوز وحدات المشاة خمسة كيلو مترات شرقى القناة، لتتمتع بالعمل تحت مظلة الدفاع الجوى الصاروخية.

وقد أجرى سلاح المهندسين المصرى تجارب على مد الجسور، تمكن بها من تخفيض المدة اللازمة لإقامتها من أربع ساعات إلى ساعة ونصف! وهو زمن قياسى يدل على كفاءة عظيمة.

وقد تم تدريب معظم ألوية الجيش على عملية العبور، كماتم تكوين لواء برمائى على غرار الوحدات الخاصة، وزود بـ ٢٠ دبابة برمائية، و ٨٠ مركبة برمائية، لنقل المشاة الميكانيكية، ودرب على عبور مسطح مائى لمسافة ٣٠ كيلو مترا، وذلك لعبور البحيرات المرة!

وكان العدو قد أعد خزانات كبيرة مدفونة تحت سطح الأرض، متصلة بمواسير تحتية، تندفع منها السوائل الملتهبة إلى سطح القناة. ولمواجهة ذلك أجريت تجارب على عملية إطفاء هذه النيران، ولكن استقر الرأى على تدريب قوات خاصة على التسلل عبر القناة، وإغلاق هذه المواسير بالأسمنت، كما تم تكليف قوات من الصاعقة فى الوقت نفسه بالاستيلاء بسرعة على هذه المستودعات، لمنع استخدامها فى حالة فشل إغلاق المواسير المتصلة بالمياه.

أما بالنسبة لخط بارليف، الذى كان يتكون من ٣٥ موقعا حصينا مدفونا فى الأرض، فإن المشكلة الرئيسية كانت تتمثل فى فتح الثغرات فى السد الترابى الذى كان يرتفع فى أجزائه المهمة إلى ٢٠ مترا، ويميل على حافة القناة بما يتراوح بين ٤٥ ـ ٦٥ درجة، وذلك ليتسنى عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة من المعديات والكبارى من خلال هذه الثغرات إلى داخل سيناء.

وكان المفروض أن يتم فتح الثغرات فى السد الترابى بواسطة التفجير، ولكن صعوبة هذه الوسيلة وتكاليفها الباهظة ألهم أحد ضباط المهندسين فكرة استخدام مضخات المياه، التى كان يمارسها عندما كان يعمل فى السد العالى. وبعد عدة تجارب، ومنذ يوليو ١٩٧١، تقرر أن يكون أسلوب فتح الثغرات بالساتر الترابى هو التجريف بواسطة مضخات مياه قوتها ١٥٠٠ حصان.

ولما كانت مهام جنود المشاة تقضى بتأمين رءوس الجسور، والصمود أمام الهجمات المضادة للعدو فى الضفة الشرقية، لمدة تتراوح بين ١٢ و ١٤ ساعة، حتى يكتمل عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة، فقد تطلب ذلك زيادة كمية الذخيرة التى يحملها الجندى من الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات.

ولما كان مجموع ما يستطيع أن يحمله الجندى يتراوح بين ٢٣ و ٣٠ كيلو جراما، وهى كمية غير كافية للصمود، إذ يمكن استهلاكها فى ساعة قتال واحدة، وفى الوقت نفسه لما كان من الضرورى تزويد الجنود بمعدات أخرى مثل الألغام وكاشفات الألغام، فقد ابتدعت القريحة العسكرية المصرية فكرة عربة الجر اليدوى، التى يجرها جنديان، وتحمل ١٥٠ كيلو

جراما من الذخائر والمعدات العسكرية. كما جهز جنود المشاة بسلالم من الحبال لمساعدتهم على تسلق الحائط الترابى وجر أسلحتهم وذخائرهم المحملة فى عربات الجر.

وقد جرى تدريب سلاح المهندسين على فتح ٧٠ ثغرة فى الساتر الترابى، وإنشاء ١٠ جسور ثقيلة لعبور الدبابات والمدافع والعربات الثقيلة، وإنشاء جسور خفيفة فى الوقت نفسه لاجتذاب نيران العدو! وبناء ١٠ جسور اقتحام لعبور المشاة، بالإضافة إلى إنشاء شبكة طرق فى الضفة الشرقية للقناة بعد العبور!

على أن المشكلة الأساسية التى برزت فى ذلك الحين هى التى تمثلت فى التفوق الجوى الإسرائيلى الذى لم يكن يكمن فقط فى الكم، وإنما فى الكيف، والذى كان يرجع إلى تخلف التكنولوجيا السوفيتية عن التكنولوجيا الأمريكية فى مجال الطيران، نظراً لانصراف السوفييت إلى مجال التفوق فى مجال الصواريخ وانصراف الأمريكيين إلى التفوق فى مجال الأسلحة التقليدية.

فقد كانت الطائرات الإسرائيلية تتميز بمداها البعيد، وقدرتها فى الوقت نفسه على حمل حمولة كبيرة من القنابل والصواريخ المختلفة تفوق بكثير قدرة طائرات الميج السوفيتية. فقد كانت طائرة الفانتوم تحمل أربعة صواريخ من نوع «سبارو» وعددا آخر من صواريخ «سايد ويندر» للاشتباكات الجوية، وقنابل من وزن ٥٥٠ رطلا، وتبلغ سرعتها ٢,٤ «ماخ» (سرعة الصوت)، ولها مدى لا يقل عن ٢٥٠٠ كيلو متر. وبالتالى فهى أسرع من ميج ٢١س، وأبعد مدى، ويمكنها البقاء فى جو المعركة زمنا أطول من طائرات الميج بثلاث أو أربع مرات، ويمكن استخدامها فى عمليات مختلفة.

أما الميراج الفرنسية الصنع، فكانت تطير بمعدل سرعة الصوت على علو منخفض، وباستطاعتها التحليق بضعف تلك السرعة على ارتفاع عال، ومداها أبعد كثيرا من مدى الطائرة ميج ٢١، التى يبلغ مداها ٦٠٠ كيلو متر فقط.

وفى الوقت نفسه كان الطيران المصرى، يفتقر إلى الطائرات القاذفة المقاتلة ذات المدى البعيد، والقادرة على حمل كميات ضخمة من القنابل والصواريخ، ويمكنها تقديم الدعم للقوات البرية فى تقدمها ضد العدو فى صحراء سيناء.

وقد فرض هذا العائق نفسه على خطة التحرير المصرية، إذ لم يعد فى وسع القوات المصرية عند نجاحها فى تحطيم خط بارليف، التقدم مباشرة فى سيناء حتى تصل إلى الحدود المصرية الإسرائيلية، لأن هذا التقدم فى وجود التفوق الجوى الإسرائيلى على النحو السالف الذكر، كان يعرضها للتدمير الأكيد.

ومن هنا اعتمدت خطة الهجوم المصرية على الدفاع الجوى بالدرجة الأولى، وهو المتمثل فى حائط الصواريخ.

ولما كان مدى الصواريخ لا يتجاوز ١٥ كيلو مترا، فقد كان على القوات المصرية بعد العبور أن ترابط فى مساحة لا تتجاوز ١٥ كيلو مترا بطول القناة فى حماية حائط الصواريخ، حتى لا تتعرض لهجمات الطيران الإسرائيلى الفعالة، ثم استنزاف الجيش الإسرائيلى من مواقعها باستخدام الصواريخ المتطورة: سام ٢ للارتفاعات العالية، وسام ٣ للارتفاعات المتوسطة، وسام ٦ للارتفاعات المنخفضة، وسام ٧ لاستخدام جنود المشاة، فضلا عن الأسلحة التقليدية الأخرى.

وقد فرضت الجبهة السورية التى لم يكن يزيد عمقها على ٢٠ كيلو مترا، أسلوبا مختلفا، إذ كان على القوات البرية السورية استرداد أرض الجولان عن طريق التقدم إلى الأمام بقدر ما يمكن أن تحملها عجلات مدرعاتها وآلياتها، وأن تتجاوز حدود حماية المظلة الصاروخية، التى لم تكن بقدر كثافة المظلة المصرية، أو تمتد على كامل مساحة الجبهة السورية بكفاءة متساوية. ومعنى ذلك إشراك الطيران السورى فى القتال بكل قوته، وبكل التضحيات، لتعويض النقص فى شبكة الصواريخ، وحماية القوات السورية التى تخرج عن حماية الصواريخ، ومساعدة تقدمها حتى تسترد الجولان.

وقد تمكنت القوات المصرية من تحطيم خط بارليف، كما تمكنت القوات السورية من تحطيم خط آلون، فى اليوم الأول من الحرب، وبذلك يدخل يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، فى التاريخ العسكرى العربى، باعتباره أمجد أيام العسكرية العربية فى العصر الحديث.

٨

الدور الدبلوماسى فى حرب أكتوبر

أكتوبر فى ٢٧ اكتوبر ١٩٩٦

الدور الدبلوماسى فى حرب أكتوبر من الأدوار المجيدة الذى تعرض للتشويه على أيدى أعداء حرب أكتوبر فى خارج مصر وداخلها، وعلى أيدى المضللين فى حرب الاستنزاف، ومن يتعمدون تشويه صورة أبطالها الحقيقين لأغراض صغيرة على حساب الوطن.

وهذا الدور الدبلوماسى لايمكن فهمه إلا إذا عرفنا هذه الحقيقة، وهى أن خطة حرب أكتوبر من واقع الوثائق التاريخية كانت تختلف عن خطة أية حرب خاضتها الجيوش الحديثة فى أن القتال فيها كان يدور

فى جبهتين: جبهة الحرب، وجبهة الدبلوماسية، وكانت كل جبهة مكملة للجبهة الأخرى.

ويرجع السبب فى ذلك إلى ظروف التسليح فى كل من الجبهة المصرية والجبهة الإسرائيلية، التى كانت تجعل تقدم القوات المصرية فى سيناء مربوطا بمدى شبكة الصواريخ المصرية على الضفة الغربية لقناة السويس، وإلا تعرضت لطائرات الفانتوم والميراج المتفوقة فى عمق سيناء. ومن هنا تفتق الفكر العسكرى المصرى - للتخلص من حالة اللاسلم واللاحرب - عن فكرة نقل الحرب إلى الضفة الشرقية للقناة عن طريق تدمير خط بارليف، لإقناع إسرائيل بأن أمنها لايمكن أن يتحقق من خلال أى خط دفاعى مهما بلغت قوة تحصيناته، واتخاذ مواقف دفاعية فى شرقى القناة تحت حماية حائط الصواريخ التى لم يكن مداها يزيد على خمسة عشر كيلومترا، واستنزاف القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة، مع التحضير للمرحلة التالية التى تهدف إلى احتلال المضايق، والتى تحتاج إلى أنواع جديدة من السلاح وأسلوب آخر فى تدريب القوات.

وفى خلال استنزاف القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة تكون الدبلوماسية المصرية قد بدأت قتالها على الجانب الدبلوماسى لتحقيق الأهداف السياسية للحرب، وهى تحرير الأرض المحتلة، وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط.

وهو ما تم تنفيذه تماما. ففى تمام الساعة الثانية بعد الظهر جرى تنفيذ ضربة الطيران التى خطط لها بدقة بالغة، حين عبرت قناة السويس أكثر من مائتى طائرة مصرية قاذفة ومقاتلة لمهاجمة الأهداف العسكرية المهمة الإسرائيلية فى العريش وبير خفاجة وبير تمادا وآبار النفط فى أبو رديس، وقذف مركز السيطرة الإسرائيلى فى «أم مرجم» ومقر القيادة

الإسرائيلية فى «أم خشيب»، ومحطات الرادار والإعاقة الإلكترونية ومواقع الصواريخ «هوك» ومواقع المدفعية.

وبعد عبور الطائرات المصرية خط القناة بخمس دقائق انطلقت نيران ألفى مدفع مصرى تصب قذائفها فوق حصون خط بارليف. وتحت ستار نيران المدفعية كانت مجموعات المهندسين تتسلل إلى الشاطئ الشرقى للقناة، للتأكد من أن مواسير نقل السائل الملتهب إلى مياه القناة، والتى أغلقت فى اليوم السابق، مازالت مغلقة. كما عبرت وحدات الصاعقة لكى تسبق العدو إلى احتلال مصاطب الدبابات الإسرائيلية التى كانت تقع خلف خط بارليف بحوالى كيلو مترين. كما عبر اللواء البرمائى ١٣٠ البحيرات المرة من طرفها الجنوبى بقوة ٢٠ دبابة ت ٧٦ و٨٠ مركبة توباز، وبدأت سرية مشاة فى عشر مركبات برمائية فى عبور بحيرة التمساح.

وبعد عشرين دقيقة من بدء قصف المدفعية، بدأت الموجة الأولى من المشاة، وتتكون من أربعة آلاف جندى، بركوب ٧٢٠ مركبا مطاطا، متجهة نحو الشاطئ الشرقى، وهى تهتف مع كل ضربة مجداف: «الله أكبر»! وكان كل قارب يحمل معه سلمين من الحبال لفردها على الساتر الترابى، وعلامة إرشاد كبيرة تحمل رقم القارب لتثبيتها فى أماكن الوصول. وكانت القوارب تعبر القناة يفصل بين كل منها والآخر داخل السرية ٢٥مترا، وتفصل مسافة ٢٠٠ متر بين كل سرية والأخرى، و٤٠٠ متر بين كل كتيبة وأخرى، و٨٠٠ متر بين كل لواء وآخر، وحوالى ١٥ كيلومترا بين كل فرقة مشاة من الفرق الخمس والأخرى!

وكل ذلك بأداء أنموذجى، تلاه قيام سبعين فصيلة من سلاح المهندسين بفتح الثغرات فى الساتر الترابى باستخدام ٣٥٠ مضخة مياه، قوة كل مضخة منها ١٥٠٠ حصان. وبعد خمس وأربعين دقيقة من عبور

الموجة الأولى من المشاة، عبرت الموجة الثانية، وتلتها الموجات الأخرى بمعدل حوال ١٥ دقيقة بين كل موجة وأخرى.

وبحلول الساعة ٥,٣٠ مساء، كان قد أصبح لمصر على الشاطئ الشرقى للقناة ٤٥ كتيبة مشاة، قوامها ألفا ضابط وثلاثون ألف جندى، كما أصبح لها خمسة رءوس كبارى، كل منها قاعدته ٦ ـ ٨ كيلو مترات، وعمقه حوالى ٣ ـ ٤ كيلو مترات. كما تم إبرار أربع كتائب صاعقة بواسطة طائرات الهليكوبتر فى عمق سيناء فى أماكن متفرقة.

فى تلك الأثناء كان يتم فتح أول ثغرة فى الساتر الترابى بعد أربع ساعات فقط من بدء عبور المشاة. وفى خلال ساعتين أخريين كان قد تم فتح معظم الثغرات. وفى نحو الساعة ٨,٣٠ مساء كان قد أصبح هناك ٣١ معدية تعمل بين الشاطئين: الغربى والشرقى للقناة، كما تم بناء أول كوبرى ثقيل. وبحلول الساعة ١٠,٣٠ مساء كان سلاح المهندسين المصرى قد أتم فتح ٦٠ ثغرة فى الساتر الترابى، وبناء ٨ كبارى ثقيلة، و٤ كبارى خفيفة، وبناء ٣١ معدية.

وقد كان بعد فتح الثغرات أن بدا عبور الدبابات والمركبات والأسلحة الثقيلة فوق المعديات والكبارى، وأخذت تنضم إلى المشاة، لتدفع رءوس الكبارى إلى عمق ٨ كيلومترات.

على هذا النحو تم تنفيذ الجانب العسكرى من خطة حرب أكتوبر بعبور قناة السويس وتحطيم الخط الدفاعى الذى كانت تعتمد عليه إسرائيل فى تحقيق الأمن لها من القوات المصرية، وهو خط بارليف الذى صرح موشيه ديان قبل معركة العبور بأنه «لكى تستطيع مصر عبور قناة السويس

واقتحام خط بارليف، يلزم تدعيمها بسلاحي المهندسين الروسي والأمريكي معاً!

وبذلك تهيأ لمصر تنفيذ الجانب الثاني من خطة حرب أكتوبر ، وهو الجانب الدبلوماسي. ففي اليوم التالي للعبور مباشرة، أي في يوم ٧ أكتوبر ، كان الرئيس السادات يجري أول اتصال بكيسنجر ، من خلال قناة الاتصال السرية، التي كان قد تم الاتفاق عليها بين حافظ إسماعيل، مستشار الرئيس السادات للأمن القومي، والرئيس الأمريكي نيكسون، في فبراير ١٩٧٣.

وكانت قد بدأت بوادر مشجعة من الجانب الأمريكي، عندما امتنع المسئولون الأمريكيون عن اتهام «العرب» بالعدوان، على الرغم مما اتضح لهم من أن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا الحرب ـ وذلك على عكس ما حدث في عام ١٩٦٧ حين اعتبر الرئيس جونسون عبد الناصر مسئولا عن الحرب، رغم أن إسرائيل هي التي بدأت بإطلاق النار! ففي يوم ٧ أكتوبر، أرسل حافظ إسماعيل إلى كيسنجر رسالة يوضح فيها إطار الموقف المصري من الحرب والسلام، ويتضمن أربع نقاط رئيسية متكاملة :

أولها: أن الهدف الأساسي لمصر هو «تحقيق سلام في الشرق الأوسط، وليس تحقيق تسويات جزئية».

ثانياً: أن مصر، «لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات، أو توسيع مدى المواجهة».

ثالثاً: أن «على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة»، وعندئذ تكون مصر «على استعداد للإسهام في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة، على أي شكل مقبول، سواء كان ذلك تحت إشراف السكرتير العام، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أو أي هيئة أخرى ممثلة».

رابعا: أن مصر «توافق على حرية الملاحة فى مضايق تيران، وتقبل كضمان ـ تواجدا دوليا لفترة محددة».

كان الأثر الوحيد لهذه الرسالة إلى كيسنجر يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ هو أنها أوجدت لديه الانطباع بإمكان تحسين العلاقات الأمريكية العربية بعد انتهاء الحرب، ولكنه اعتبر الشروط الواردة فيها «غير قابلة للتحقيق»، «ولا أظن أن السادات فى هذه المرحلة يسعى إلى اتفاق!»، وقد أحسن الظن بالعبارة التى أبدى فيها السادات عزمه على عدم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة، فرأى أنه «إذا كان لهذه الجملة من معنى، فهو أن مصر لاتنوى المضى فى العمليات الهجومية ضد إسرائيل فيما وراء الأراضى التى استولت عليها حتى الآن» (٧ أكتوبر).

على أن كيسنجر كان الوحيد فى حسن ظنه بهذه العبارة، ففى اجتماع مجموعة العمل الخاصة بواشنطن الذى عقد فى السادسة من مساء يوم ٧ أكتوبر، أجمع كل الأعضاء بمن فيهم شلزنجر، وزير الدفاع، على أنه من العسير على الجيش المصرى أن يحقق كل هذا النجاح فى عبور قناة السويس وبمثل ذلك الأداء، ثم يكتفى بالتوقف هناك»! على أن كيسنجر خالفهم فى هذا الاعتقاد قائلا: «إننى متأكد من أن السادات، بعد أن عبر بجيشه القناة، سوف يتوقف هناك. إننى لا أعتقد أنه سيواصل تقدمه أكثر من ذلك».

وقد استغل السيد محمد حسنين هيكل وبعض أعداء حرب أكتوبر ومن عمدوا إلى تشويه صورة أبطالها وعلى رأسهم السادات، تصديق كيسنجر لعبارة السادات عن عزمه على عدم تعميق مدى الاشتباكات وعدم توسيع مدى المواجهة، فزعموا أنه أفشى بذلك نوايا الهجوم وأهدافه (هكذا!) وأنه

بناء على ذلك قرر كيسنجر «أن يشاغل المصريين، وأن يثير شهيتهم، ليلهيهم عما كان يدبره»! وأن يسيل لعابهم فى إمكان حدوث انسحاب إسرائيلى، ليكسب الوقت حتى تستعد إسرائيل لشن الهجوم المضاد». بل فى هذا التشويه إلى حد القول بأن «الفهم الأمريكى والإسرائيلى لهذه العبارة قد حول هدف الحرب من التسوية الشاملة، إلى مجرد وقف إطلاق النار، لأن الإسرائيليين عرفوا ببساطة، وبعد عشرين ساعة من الحرب، هدف مصر من الحرب»!

وقد نسى هؤلاء المضللون ومزيفو التاريخ هذه الحقيقة التى تفقأ عيونهم، وهى أن الجيش المصرى لم يتوقف فى شريط الأرض الذى احتله وقت إرسال الرسالة قبل ظهر يوم ٧ أكتوبر (بعمق ٥ ـ ٨ كيلومترات)، وإنما أخذت الدبابات والأسلحة الثقيلة المصرية تتدفق خلال ذلك اليوم والأيام التالية على سيناء، فى حين كانت فرق المشاة تقوم بتوسيع رءوس الكبارى لتصل بها إلى ١٠ ـ ١٥كم، وتسد الثغرات التى بينها وبين الفرق المجاورة داخل كل جيش. بل قامت عناصر من اللواء ١٣٠ مشاة بالتقدم خلال ممر متلا وممر الجدى، لمهاجمة مركز رئاسة القطاع الجنوبى ومحطات الرادار والمعسكرات. وتقدمت إحدى سرايا اللواء خلال ممر الجدى حتى وصلت إلى مطار تمادا، وهو يقع على بعد ٨٠كم شرقى القناة!

بل إنه فى الوقت نفسه كانت عناصر الصاعقة، التى تم إبرارها بطائرات الهيلوكوبتر قبل آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر، تعبث بمؤخرة العدو، وتقوم بمهاجمة قواته التى كانت تتحرك نحو الجبهة. وفى فجر يوم ٨أكتوبر كانت فصيلة دبابات من الفرقة الثانية مشاة تتحرك جنوبا، فى

حين كانت فصيلة دبابات أخرى من الفرقة ١٦ مشاة تتحرك شمالا بهدف التلاقى وإكمال حصار موقع العدو فى الإسماعيلية شرق، الذى يتحكم فى طريق الاسماعيلية ـ الطاسة.

ثم تمثلت قمة عدم التزام السادات بما أبلغه لكيسنجر من نية عدم تعميق الاشتباكات، فى هجوم ١٤ أكتوبر الشهير، الذى استجاب به للدواعى القومية لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. وقد دارت فى هذا اليوم معرك الدبابات الشهير التى خاضت فيها ٤٠٠ دبابة مصرية القتال ضد ٩٠٠ دبابة إسرائيلية! وكانت نتائجها العسكرية والسياسية فادحة، ولكنها فتحت الطرق لتنفيذ عملية الغزالة الاسرائيلية. وهذا يوضح مدى الافتراء وسوء القصد والجهل فى تفسير عبارة السادات السالفة الذكر، والزعم بأنها حولت هدف الحرب من التسوية الشاملة إلى مجرد وقف إطلاق النار لأن الإسرائيليين « ـ حسب هذا الزعم ـ عرفوا ببساطة هدف مصر من الحرب»! مع أن الهدف ـ وفقا لرسالة حافظ اسماعيل إلى كيسنجر يوم ٧ أكتوبر ، قد حدده بتحقيق سلام شامل لاجزئى ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى المحتلة، واشتراك مصر فى مؤتمر سلام بالأمم المتحدة.

ولم يكن عدم التزام السادات بوعده عدم تعميق مدى الاشتباكات العسكرية، أقل من عدم التزامه بوعد عدم توسيع جبهة المواجهة!

ففى نفس اليوم الذى أرسل فيه رسالته السالفة الذكر إلى كسينجر ، كان يطلب من الاتحاد السوفيتى إمداده بجسر جوى للسلاح! وفى يوم ٨ أكتوبر أبلغه السفير السوفيتى أن الجسر الجوى فى الطريق إليه.

وقد بدأ الجسر الجوى السوفيتي بالفعل بعد ثلاثة أيام من الحرب إلى كل من مصر وسوريا، حيث قام بتنفيذ ٩٠٠ رحلة بواسطة طائرات أنتينوف ١٢ التى تحمل ٢٠ طنا، وأنتينوف ٢٢ التى تحمل ٨٠ طنا، نقل خلالها خمسة عشر ألف طن من المعدات الحربية. وكان هذا أكبر جسر جوى فى تاريخ الاتحاد السوفيتي.

وكان رد فعل الولايات المتحد على توسيع نطاق المواجهة من جانب السادات على هذا النحو، أن وافقت على توسيع نطاق الجسر الجوى إلى إسرائيل، الذى بدأ بكميات متواضعة على طائرات العال الإسرائيلية، فتقرر فى يوم ١٣ أكتوبر إقام الجسر الجوى على نطاق شامل.

وعلى هذا النحو تحولت المواجهة المصرية الإسرائيلية على يد السادات إلى مواجهة عالمية تتسابق فيها الدولتان العظميان على إمداد الجبهتين بما تحتاج إليه كل منهما من سلاح وعتاد! بل إنه فى ذلك الوقت كان السادات يوسع نطاق المواجهة لتمتد على الساحة العربية كلها، ولتشمل أسلحة أخرى. فقد طلب إلى الدول العربية المصدر للبترول استخدام سلاح البترول فى المعركة السياسية التى تسير جنبا إلى جنب مع المعركة العسكرية.

ولذلك أرسل فى المدة من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر سيد مرعى، نائب رئيس الجمهورية وقتذاك، على رأس وفد مصرى، مصحوبا بدراسة مهمة عن دور البترول فى خدمة الأهداف العامة للمعركة ــ إلى دول الخليج. وقد زار الوفد الملك فيصل، الذى استجاب فورا ـ كما يقول سيد مرعى ـ وأمر بتحريك لواءين سعوديين إلى الجبهة السورية بكامل أسلحتهما. كما وافق على استخدام سلاح البترول فى المعركة، ووضع تحت تصرف مصر

أربعمائة مليون دولار. وقد أقلق هذا التدخل العسكرى من جانب الملك فيصل الإدارة الأمريكية. ففى ذلك الحين كان الملك فيصل قد طلب من الملك حسين تحريك اللواء السعودى المرابط فى الأردن إلى سوريا، ولكنه لم يجد استجابة سريعة ، فقرر إرسال لواء مسلح من السعودية مباشرة إلى الجبهة السورية ليشترك فى القتال ضد إسرائيل.

وقد بلغ من قلق شلزنجر من هذا التطور أن طلب إلى كيسنجر ـ كما يقول فى مذكراته ـ ضرورة التوصل فى مجلس الأمن إلى قرار بوقف إطلاق النار بصورة فورية، وإذا تلكأت إسرائيل فى التنفيذ يمكن إرسال قوات أمريكية مقاتلة تفرض عليها القرار بالقوة! على أن كيسنجر رأى أن اللواء السعودى سوف يستغرق يومين للوصول إلى الجبهة، وبالتالى يمكن للولايات المتحدة التمسك بموقفها يوما آخر.

وقد زار سيد مرعى والوفد المصرى أيضا الكويت، التى قررت تقديم دعم مالى قدره ٢٠٠ مليون دولار لمصر، كما أرسلت كتيبة مشا ة. كما زار قطر التى قدمت ١٠٠ مليون، والبحرين، التى اتخذت قرارا بمنع دخول السفن الأمريكية ميناء البحرين، وأخيرا أبو ظبى، التى قدمت مائة مليون دولار. وعند نهاية الزيارة كانت قد أخذت تتبلور سياسة عربية جديدة، ويتغير المسرح العربى بعد استخدام سلاح البترول فى المعركة.

على كل حال، فإن هذا العرض يوضح أن الرئيس السادات ظل طوال الحرب ملتزما بالمتطلبات التى فرضتها ظروف خطة الحرب المحدودة التى تقوم على جانبين: جانب عسكرى يدور فى ميدان القتال، وجانب سياسى يدور فى الميدان الدبلوماسى.

ولذلك عندما لوح كيسنجر للسادات بمشروع زعم أنه تلقاه عن طريق شاه إيران بأن مصر «راغبة فى السماح بوجود قوات أمن للأمم المتحدة فى الأراضى التى تجلو عنها إسرائيل فى سيناء»، رد السادات فى اليوم التالى مباشرة، أى فى يوم ٩ أكتوبر ١٩٧٣ ، برسالة يقول فيها: «إن مصر لم تتحدث بتاتا عن وضع الأراضى التى يتم الانسحاب منها تحت إشراف دولى أو غيره ، لأن هذا يتناقض مع سيادة مصر، «وإن على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وعندئذ يعقد مؤتمر سلام لوضع اتفاق سلام نهائى»، وإننا نوافق على وجود دولى لمدة محدودة فى شرم الشيخ للاشراف على حرية الملاحة فى مضايق تيران.

وعلى هذا النحو كانت المعركة الدبلوماسية تسير جنبا إلى جنب مع المعركة الحربية الدائرة رحاها فى ذلك الحين .

وكان من الطبيعى أن تتأثر نتائج المعركة الدبلوماسية بنتائج المعركة الحربية، ولكنها استكملت فى النهاية نتائج المعركة الحربية فى أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن هذه قصة أخرى خاضها السادات بنفس الشراسة والعزم والتصميم، وخاضها بعده الرئيس مبارك بنفس العزم والتصميم، وأمكن من خلال هذه المعركة الدبلوماسية تحرير كل ذرة رمل من رمال سيناء!

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ - أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ - هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ - مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ - مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٥٠ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥١ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٩٧.

٥٢ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

مع آخرين :

٥٣ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٤ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٥ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود.رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٥٦ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

الفهرس

تقديم ٥
١ ـ مغالطات حول حرب الاستنزاف ٧
٢ ـ ومغالطات حول حرب أكتوبر ١٩
٣ ـ إنهم يزورون التاريخ ٣١
٤ ـ أهل الكهف وحرب الاستنزاف ٤٣
٥ ـ حوار الطرشان ٥٥
٦ ـ إنهم يرهبون المؤرخين ٦٧
٧ ـ حرب أكتوبر بين خط بارليف وخط آلون ٧٩
٨ ـ الدور الدبلوماسي فى حرب أكتوبر ٩١

معركة حرب الاستنزاف لم تكن مجرد معركة تاريخية، بل هى معركة قومية من الدرجة الأولى، تختص بتصحيح تاريخنا الوطنى، وتنقيته مما يريد المغرضون أن يلحقوه به لخدمة أهدافهم السياسية.

لذلك وجدت من الضرورى تقديم هذا الكتاب للقارئ ليكون مرجعا تاريخيا يتحصن به ضد التزييف والتشوية.

٣١٠ قـ ـروش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

To: www.al-mostafa.com